

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة 16 أيلول/سبتمبر موجهة من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح، تحيل طيها نص البيانين اللذين أدلى بهما وفد جمهورية إيران الإسلامية في الجلستين العامتين 1543 و1546 لمؤتمر نزع السلاح المعقودتين في 13 آب/أغسطس و16 أيلول/سبتمبر 2020

تقدم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف تحياتها إلى مكتب الأمم المتحدة لنزع السلاح، بصفته أمانة مؤتمر نزع السلاح، وتشرف بأن تطلب تسجيل البيانين المرفقين اللذين أدلى بهما وفد جمهورية إيران الإسلامية خلال الجلستين العامتين لمؤتمر نزع السلاح المعقودتين في 13 آب/أغسطس 2020 و16 أيلول/سبتمبر 2020 وتعميمهما بوصفهما وثيقتين رسميتين لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2020.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية هذه الفرصة للإعراب من جديد عن فائق تقديرها لمكتب الأمم المتحدة لنزع السلاح.



البيان الذي أدلى به معالي السيد إسماعيل بقائي هامانه، السفير والممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية أمام مؤتمر نزع السلاح

جنيف، 13 آب/أغسطس 2020

سيدي الرئيس،

يود وفد بلدي أن يهنئ بنغلاديش، ويهنئك، سيدي السفير، على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن يؤكد لك دعمنا وتعاوننا. وأشكر أيضاً الأمانة العامة على جهودها.

سيدي الرئيس،

أود، وهذه أول مناسبة أظهر فيها خلال الأسبوعين الماضيين في منتدى رسمي متعدد الأطراف، أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا الصادقة لشعب لبنان وحكومته عقب الانفجار المأساوي الذي وقع في بيروت. مشاعرنا وصلواتنا مع الأمة اللبنانية العظيمة.

سيدي الرئيس،

إن البيئة الأمنية الدولية لم تفتأ تتدهور فحسب، بل صارت أيضاً تثير الجزع على نحو متزايد. لقد تعرضت سيادة القانون على الصعيد الدولي، وكذلك مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لهجمات شديدة من جانب تيار السياسات الأحادية القسرية المتهورة. وتواجه مصداقية منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف وفعاليتها تحديات شديدة من جانب الولايات المتحدة. ومن شأن ذلك أن يُلحق أضراراً قاتلة لا مجال لتدراكها بالبنيات القانونية والمؤسسية التي تطورت على مدى العقود الماضية. فقد عرّض صرح تعددية الأطراف لما بعد الحرب كله لخطر شديد.

سيدي الرئيس،

لقد سنّت الولايات المتحدة، ولا سيما في عهد النظام الحالي، وابتداءً من الاعتداءات الشنيعة على المعاهدات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف بانتهاكها العدواني لاتفاقيات دولية عديدة وبانسحابها المتهور من منظمات دولية. فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي انسحبت بشكل متزامن من خطة العمل الشاملة المشتركة، واتفاق باريس، ومنظمة الصحة العالمية، ومجلس حقوق الإنسان، ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ومعاهدة الأجواء المفتوحة. وضخمت الولايات المتحدة أيضاً سجلاتها الإجرامية بتكثيف عقوباتها العشوائية الانفرادية المتسمة بطابع الإبادة الجماعية ضد أعداد هائلة من السكان في جميع أنحاء العالم على حساب حقوق الإنسان الأساسية للأشخاص المستهدفين.

وليس مؤتمر نزع السلاح سوى ضحية لهذا النهج الخبيث منذ أمد طويل. فقد عرقلت الولايات المتحدة عمليات نزع السلاح النووي والحد من الأسلحة النووية في تحدٍّ لالتزاماتها الدولية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد الدولي فيما تطوّر أجيالاً جديدة من الأسلحة النووية. ولم يكتف النظام الأمريكي بعسكرة الإنترنت والفضاء السيبراني بتحويلهما إلى أداة للإكراه والتخريب، بل يبدي أيضاً تصميمه على عسكرة الفضاء الخارجي بدوره.

سيدي الرئيس،

يصادف شهر آب/أغسطس 2020 الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لقصف هيروشيما وناغازاكي المرعب بجهازين نوويين مروعين. لقد جلبت الولايات المتحدة لنفسها عار كونها الدولة

الأولى والوحيدة التي استخدمت الأسلحة النووية ضد دولة أخرى. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف من أجل إزالة الأسلحة النووية بشكل تام وشفاف لا رجعة فيه وألا يسمح أبداً لأي دولة باستخدامها أو التهديد باستخدامها مرة أخرى.

سيدي الرئيس،

تتوافر كل الأسباب للشعور بالقلق إزاء خطر الأسلحة النووية في غرب آسيا. ففي حين يتمادى النظام الإسرائيلي، وهو الحائز الوحيد للأسلحة النووية في منطقتنا، في تحديه السافر للقانون الدولي برفضه الالتزام بالنظم القانونية الدولية ذات الصلة وبمواصلة إثراء ترسانته النووية، يضيف البرنامج النووي للمملكة العربية السعودية تعقيداً آخر إلى أوضاع المنطقة المضطربة أصلاً.

وليت سفير المملكة العربية السعودية الموقر عاجل هذه المسألة المقلقة في ملاحظاته صباح اليوم عوض أن يكلف نفسه عناء اختلاق ستار كثيف من الدخان بإلقاء اللوم على الآخرين في كل الآثام والأخطاء والفظائع التي ما فتئ يرتكبها النظام السعودي، كما هو معروف، في جميع أنحاء المنطقة بدعم وموافقة الولايات المتحدة.

ويحق للمملكة العربية السعودية طبعاً، بوصفها طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، أن تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهو ما نعتزف به تماماً. غير أنها، وهذا أمر يدعو إلى التساؤل، لم تنقيد بالتزاماتها، رغم أنها طرف في معاهدة عدم الانتشار ولديها اتفاق بشأن الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أثار انعدام الشفافية والتعاون مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية شواغل حقيقية بشأن هدف البرنامج النووي السعودي وأبعاده. وندعو السلطات السعودية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات وإلى توسيع نطاق تعاونها مع نظام التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتقع على عاتق الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس محافظيها مسؤولية الاضطلاع بولايتيهما المتعلقة بالتفتيش والتحقق وتقديم تقرير عن حالة الأنشطة النووية السعودية ومنع أي إساءة استخدام للتغرات القديمة في الضمانات.

ولا يزال يتعين توضيح سبب تفضيل الوكالة الصمت في هذا الصدد. فمن شأن ذلك أن يثير تساؤلات بشأن حياد الوكالة وعدم انحيازها، ولا سيما في ضوء التسرع والتحيز غير المبررين بخصوص برنامج إيران النووي السلمي، الذي يخضع لأقوى نظام تحقق وتفتيش تعتمد عليه الوكالة. والأفضل للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تحمي مصداقيتها وحيادها واستقلالها وكفاءتها المهنية من أي شبهة.

وفي الوقت نفسه، تدعو إيران السلطات السعودية إلى أن تتصرف كفاعل مسؤول في المنطقة وتنهى ما يقع في اليمن من مذابح وتدمير وحشي وتفك ارتباطها بالتطرف العنيف والإرهاب اللذين خربا بعض البلدان العربية وتدع بلدان المنطقة تعيد بناء الثقة الجماعية وتستثمر روابط التضامن وحسن الجوار الوثيقة والراسخة من أجل العيش في سلام ووثام.

سيدي الرئيس،

لقد جعل تدهور البيئة الأمنية في جميع أنحاء العالم مؤتمر نزع السلاح وولايته أكثر أهمية من أي وقت مضى. وينبغي ألا يُتخذ تدهور المناخ الأمني ذريعة لزيادة حدة سباق التسلح أو لفسخ المعاهدات القائمة للحد من التسلح، بل يجب أن يكون بمثابة حافز مُلحّ لتسريع وتيرة نزع السلاح، ولا سيما السلاح النووي.

ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي إرادتها السياسية لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. والضمان الوحيد لإزالة خطر الأسلحة النووية هو إزالة كل الأسلحة النووية بشكل تام وشفاف ونهائي. وبموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وعلى نحو ما أكدته محكمة العدل الدولية بأجماع، "تمة التزام بمواصلة المفاوضات بحسن نية واختتامها بما يفرضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة". وهذا التزام قانوني صريح لا مجال فيه لأي غموض أو شروط.

ولا يمكن التعويض عن عدم إبداء الإرادة السياسية اللازمة لإحراز التقدم في نزع السلاح النووي بالتركيز المفرط على عدم الانتشار.

سيدي الرئيس،

أود أن أؤكد من جديد دور مؤتمر نزع السلاح وولايته بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المكرس لنزع السلاح. والإرادة السياسية هي الشرط الأساسي لأي مفاوضات مجدية لتنفيذ هذه الولاية. وهذا أمر بالغ الأهمية في عصر تيار السياسات الأحادية الراديكالية والمتهورة الذي عرّض للخطر إلى حد كبير أسس نظام تعددية الأطراف والقواعد الأساسية للمشاركة المتحضرة. وعلى المجتمع الدولي ألا ينصاع لمحاولات ثنيه عن العمل وألا يقبل إكراهه على جبر الخواطر.

سيدي الرئيس،

رداً على ممثل الولايات المتحدة من ناحية وعلى سفير المملكة العربية السعودية من ناحية أخرى، والدولتان الوحيدتان اللتان سعيتا مع النظام الإسرائيلي، بحث إلى نفس خطة العمل المشتركة الشاملة والقرار ذي الصلة 2231 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من بدافع احتقار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، أود أن أقرأ المقتطفات التالية من مقال رأي نشره مؤخراً معالي السيد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

في تموز/يوليه 2015، وقعت إيران والولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا اتفاقاً تاريخياً لتبديد أي مخاوف بشأن الطبيعة السلمية الخالصة لبرنامجنا النووي مع إعفاء الشعب الإيراني من العقوبات اللانسانية والظالمة. وفي إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، شاركت الولايات المتحدة وغيرها من الأطراف الموقعة أيضاً في رعاية قرار مجلس الأمن 2231، الذي يتبنى الاتفاق النووي، الذي ترد رفقته صفحاته الـ 90 بكاملها، ويُكرّسه بالتالي في إطار القانون الدولي. غير أن الإدارة الأمريكية أعلنت في أيار/مايو 2018 أنها اختارت من جانب واحد "وقف المشاركة" في خطة العمل الشاملة المشتركة. وجعل هذا الوضع إيران وبقية المجتمع الدولي منذ ذلك الحين في موقف غريب يتمثل في مشاهدة حكومة الولايات المتحدة تصبح أول حكومة في تاريخ الأمم المتحدة لا تنتهك قراراً ملزماً رعته بنفسها فحسب، بل تعاقب أيضاً الحكومات والشركات التي تنقيد بالقانون الدولي من خلال تنفيذ أحكامه. وليس الوضع القائم، كما حدّث مجلس الأمن في الشهر الماضي، مرغوباً ولا مستداماً. ونحن بالتالي في مفترق طرق.

إن حملة التضليل التي تقوم بها الإدارة الأمريكية - بما في ذلك الادعاءات الباطلة والمزورة بشأن وجود توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي بشأن آثار دعم ما تبقى من الأطراف الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة لأحكامها، بما في ذلك تطبيع تعاون إيران الدفاعي مع العالم في تشرين الأول/أكتوبر - حيلة لإخفاء دوافعها الحقيقية الأكثر حقدًا: فبعد الإخفاق في تقويض القرار 2231 بعد أكثر من عامين من "أقصى ضغط" وأشدّه وحشية على الإطلاق تتعرض له دولة - بما في ذلك حرمان الإيرانيين العاديين من الحصول على الأدوية والمعدات الطبية في خضم أشد جائحة فتكاً

شهدها العالم منذ عقود عديدة - تأمل الولايات المتحدة الآن أن يساء استخدام تفسيرها السيئ لأحكام القرار نفسه الذي تخلت عنه في عام 2018 لتقويضه في نهاية المطاف. ويتجلى هذا السلوك الأمريكي الخبيث للغاية في جميع أرجاء الأمم المتحدة، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى استخدام الأمم المتحدة نفسها لتدمير هذه الهيئة العالمية فعلياً.

وثمة عدة مسائل وعواقب رئيسية يجب مراعاتها في هذه المعادلة.

أولاً وقبل كل شيء، قد يتساءل المرء لماذا أو كيف يرتبط تقويض قرار واحد لمجلس الأمن بشأن موضوع محدد بالصورة الأكبر. إن الأمر كذلك بالنظر، على وجه الخصوص، إلى أن تحويف مجلس الأمن لإكراهه على نسف قراره سيسبب نكسة على مدى أجيال لقضية تعددية الأطراف. ولن يستطيع مجلس الأمن أداء واجباته، ولا يمكن أن تعترف أي دولة بسلطته، ما لم تحترم جميع القوى المبادئ التي أنشئ لتجسيدها.

وإذا سُحِح للولايات المتحدة بالاستمرار في هذا المسار، سوف يتقهقر العالم نحو عهود سيادة معيار "الحق للقوي". وحتى هذا المعيار له حدوده، رغم أنه قد يبدو جذاباً لمحاربي حقبة الحرب الباردة الذين يبحثون عن أهداف جديدة. فقد شاهدت كلتا القوتين العظميين في القرن الماضي نفوذهما الدولي ينحدر بهزيمتهما العسكرية في أفغانستان، التي يقل ناتجها المحلي الإجمالي 14 مرة عن الإيرادات السنوية لشركة آبل.

ورأينا أيضاً في السنوات الماضية كيف سعت الإدارة الأمريكية - بالموازاة مع هجومها على المؤسسات والاتفاقات الدولية - إلى استبدال القانون الدولي بقوانينها المحلية. ومعنى ذلك، عملياً، أن وزارة الخزانة الأمريكية وليس الحكومات الوطنية الأوروبية هي التي تقرر الآن مع من يمكن للشركات الأوروبية أن تتعامل - سواء بموجب القرار 2231 أو فيما يتعلق بخط نورت ستريم لنقل الغاز.

ورغم أن الولايات المتحدة هي الدولة التي سعت بالأساس حتى الآن إلى توسيع نطاق سريان قوانينها المحلية، فلا يوجد ما يدل على أن ذلك سيبقى حكراً عليها.

ولذلك، يوجد المجتمع الدولي بصفة عامة - ومجلس الأمن بصفة خاصة - إزاء قرار مهم: هل نحافظ على احترام سيادة القانون، أم نعود إلى شريعة الغاب؟ وإذا أثبتت إيران قدرتها على الصمود والتصدي الحاسم للتسلط، فأنا واثق من أن أعضاء مجلس الأمن سيفرضون صراع الحملة الانتخابية لإدارة أمريكية محاصرة في الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة الحرجة من أجل تحويل ما شكّل إنجاز الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين إلى ضرب من العبث، وبالتالي، القضاء على ما تبقى من تعددية الأطراف والقانون الدولي".

أشكرك سيدي الرئيس.

البيان الذي أدلى به السيد نبي آزادي، ممثل جمهورية إيران الإسلامية، أمام مؤتمر نزع السلاح

جنيف، 16 أيلول/سبتمبر 2020

سيدي الرئيس،

يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لكل جهودك في توجيه مشاوراتنا الجماعية لوضع الصيغة النهائية لمشروع تقرير مؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس،

إننا، إذ نؤكد من جديد دور مؤتمر نزع السلاح وولايته بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف المكرس لنزع السلاح، نحث جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين يقدرون سيادة القانون والنظام القائم على القانون الدولي وتعددية الأطراف على إظهار الإرادة السياسية من أجل النهوض بولاية مؤتمر نزع السلاح واعتماد برنامج عمل كامل ومتوازن وشامل بشأن القضايا الأربع الأساسية في دورة العام المقبل وفقاً للوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرّسة لنزع السلاح.

سيدي الرئيس،

ونحن نقرب من نهاية دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2020، نأسف لإخفاق المؤتمر مرة أخرى في كسر حالة الجمود الطويلة التي يعيشها بسبب انعدام الإرادة السياسية وروح المسؤولية لدى بعض الجهات الفاعلة في مجال الأسلحة النووية. لقد أثر استمرار هيمنة تيار السياسات الأحادية الراديكالية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة سلباً على العديد من المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها هذه الهيئة. ولا يمكن لأي دولة تقدر القانون الدولي وسيادة القانون على الصعيد الدولي، وكذلك السلم والأمن الدوليين، أن تبقى غير مبالية بهذا النهج المدمر والخبيث.

وتجلى مؤخراً هوس النظام الأمريكي بتدمير المؤسسات المتعددة الأطراف وتشويه سمعة الأمم المتحدة في محاولته الانفرادية غير الحكيمة تفويض قرار مجلس الأمن 2231. فقد حاول في البداية إجبار مجلس الأمن على إلغاء جزء معين من ذلك القرار على أمل أن يؤدي ذلك إلى القضاء على خطة العمل الشاملة المشتركة. وفشلت تلك المحاولة بفضل إدراك أعضاء مجلس الأمن بصفة عامة أن خطوة الولايات المتحدة لا أساس ولا مبرر لها على الإطلاق، وباطلة قانونياً، ولها أثر بالغ على مصداقية مجلس الأمن وسير عمله.

وقامت الولايات المتحدة بمحاولة خبيثة أخرى لحشر المجتمع الدولي كله في زاوية بإساءة استخدامها بتسلط لأحكام خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تخلت عنها بشكل غير قانوني في أيار/مايو 2018 لتوجه إليها ضربة قاضية أخيرة. وكان رد الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمن مسؤولاً ومدروساً. ونأمل أن يدرك كل عضو في مجلس الأمن مسؤوليته التاريخية في الدفاع عن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وكذلك عن المبادئ الأساسية للقانون والعدالة إزاء خبث أولئك الذين سعوا منذ أمد طويل إلى هدم أسس تعددية الأطراف وسيادة القانون.

سيدي الرئيس،

إننا نعيش في عالم يتباهى فيه رئيس البلد الذي يمتلك أكثر ترسانات أسلحة الدمار الشامل تطوراً باغتيال قادة بلدان أخرى، وارتكب في الواقع بالفعل جريمة من هذا النوع.

وفي 14 أيلول/سبتمبر 2020، ساق رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ادعاء لا أساس له ضد جمهورية إيران الإسلامية وهدد باستخدام القوة ضد بلدي. ويشكل بيان استفزازي من هذا القبيل انتهاكاً جسيماً للمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 2(4) التي تحظر بوضوح التهديد باستخدام القوة أو استعمالها. وليست هذه، طبعاً، المرة الأولى التي يهدد فيها رئيس الولايات المتحدة باستخدام القوة ضد إيران.

فقد هدد في خمس مناسبات مختلفة، عقب الاغتيال المروع للقاسم سليماني، باستخدام القوة ضد إيران. إننا نحذر الولايات المتحدة بجدية من القيام بأي مغامرة عسكرية أخرى ضد إيران، ويجب أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن جميع العواقب.

إن السياسات غير المسؤولة والممارسات غير القانونية للولايات المتحدة تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، يتعين على مجلس الأمن أن يطالب الولايات المتحدة بوضع حد لتهديداتها وسياساتها الاستفزازية والمزعزعة للاستقرار وأن يحاسب السلطات الأمريكية على أفعالها غير المشروعة والخطيرة للغاية.

ولن تتردد جمهورية إيران الإسلامية في ممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس لحماية شعبها وصون سيادتها وسلامتها الإقليمية وتأمين مصالحها الوطنية ضد أي عدوان.

سيدي الرئيس،

إن موقفنا بشأن مشروع تقرير مؤتمر نزع السلاح واضح. فما زلنا نرى أن أفضل ممارسة هي ذكر أسماء أعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين عملوا كرؤساء لدورة عام 2020 في الفقرة 4. ولا نعارض الفقرة 5 بصيغتها المقترحة. فمن الغريب جداً عدم السماح لمؤتمر نزع السلاح بذكر أسماء رؤسائه بعد زهاء 40 عاماً من أنشطته. ومن المؤسف جداً أن يتلاعب بالمؤتمر وفد واحد، عندما عارض إدراج أسماء الرؤساء الستة في الفقرة 4 وقيل في الوقت نفسه ذكرها في فقرات أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن تنازل رؤساء دورة عام 2020 عن حقهم في ذكر أسمائهم في الفقرة 4 لا ينبغي تفسيره بأي حال من الأحوال كسابقة للمستقبل. ونعتقد أن الفقرة 5 ليست بديلة للفقرة 4.

أشكرك سيدي الرئيس.